الباب السادس

توصيات وحلول مقترحة

توصيات:

يرى الخبراء فى التنمية والبيئة أن هذا الوضع المتفاقم يستلزم اتخاذ الإجراءات السريعة لوضع سياسة عمرانية متكاملة تضع كل مجهودات الدولة في إنشاء المدن الجديدة وقرى الظهيرالصحراوي وتطوير العشوائيات في إطار خطة عامة واضحة تضع الأولويات في التنفيذ ومن خلال التجارب العربية والعالمية والدراسات التي أقيمت حول العشوائيات يمكن تحديد عدد من التوصيات للتعامل مع العشوائيات وتتمثل فيما يلي:

١- ضرورة التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل بالقرى والمناطق الريفية في محيط إقليم المدينة للحد من الهجرة إلى المدينة ونمو المناطق العشوائية كتجربة المغرب فى خلق فرص عمل بالمناطق الريفية وتجربة السودان مخطط إقليمي لولاية الخرطوم يعتمد على التنمية الاقتصادية بالقرى في الإقليم للحد من النمو العشوائي بالمدينة والبدء بالتنمية الاقتصادية قبل الاسكان والخدمات .

٢- ضرورة إعداد دراسات خاصة للمؤهلات والقدرات الإنتاجية لسكان المناطق العشوائية مثال : المبادرة الوطنية للتنمية البشرية - يتم الإفادة من خبرات السكان بكل منطقة وعمل جمعيات تعاونية إنتاجية ودعمهم في التسويق .

٣- التوسع في تجربة المناطق الاقتصادية التنموية الاستثمارية المعفاة من الجمارك مثل منطقة العقبة بالأردن بالإضافة إلى بناء مدن سكنية ضخمة ، خلق فرص عمل ، الابتعاد عن السكن العشوائي .

٤- تخفيف الضغط على المدن وتشجيع الهجرة العكسية بخلق مشروعات تنمية جاذبة في الأقاليم والمناطق الريفية.

٥- ضرورة إعداد تقرير واضح وشامل يرفع لمتخذي القرار يعرض نتائج ورش العمل التي عُقدت في هذا المجال ، لدعم اتخاذ القرار حول المناطق العشوائية والتعامل معها.

٦- تأكيد ضرورة الالتزام بتطبيق صارم ورادع للقوانين وتحديثها مع ضرورة إيجاد أنظمة للتعامل مع الفساد بالمحليات .

٧- إبراز القضية إعلامياً والعمل على رفع وعي المواطنين بالعالم العربي حول تبعات قضية العشوائيات .

٨- تشجيع المستثمرين للبناء البديل لقاطني العشوائيات وتنظيم لقاءات ترويجية تمويلية للبنوك العربية وأصحاب الأعمال لعرض البلديات للمناطق العشوائية بها وإمكانية تمويل تطوير المناطق العشوائية بها .

٩- ضرورة أن تحدد المخططات العمرانية الحضرية مناطق السكن والإنتاج والخدمات بشكل دقيق ومتابعتها لمنع العشوائية ، والتنسيق والتوازن بين استعمالات الأراضي لتشجيع ربط التنمية الاقتصادية بالمناطق السكنية .

١٠-عدم فصل التعامل مع العشوائيات عن جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، والاعتماد على دراسات خاصة بالمناطق العشوائية ودمجها اقتصادياً في المدينة والتغلب على ضعف مؤهلاتهم الاقتصادية.

١١- ارتباط التعامل مع المناطق العشوائية بنجاح والحد منها بتطبيق مبادئ الحكم الرشيد من حيث الوضوح والمساءلة لضمان الالتزام بالقوانين وخطط التطوير.

١٢-النظر إلى المناطق العشوائية من منظور الحفاظ على الرصيد العقاري بالدول العربية في الإطار الدولي.

١٣-إنشاء مشروعات إسكان لذوي الدخل المحدود داخل المدن وتشجيع المشروعات السكنية التعاونية.

١٤- توفير الأراضي الصالحة للسكن لفئة ذوي الدخل المحدود.

١٥- تفعيل دور الرقابة المحلية في التشريعات الخاصة بالبناء بحيث تكون أكثر فعالية للحد من الاستمرار في إنشاء المباني المخالفة لأحكام التنظيم ومتطلبات تراخيص .

١٦- قيام جهاز رسمي أو وزارة خاصة بمعالجة ومكافحة السكن العشوائي .

١٧- توفير البني التحتية والحد الأدنى من الخدمات في مواقع تحددها الدولة حسب خطة إسكان معينة وقد استخدمت هذه الطريقة في دول كثيرة مثل الهند وباكستان وإيران ومصر وغيرها من الدول، يتم من

خلالها تنظيم مواقع من حيث البني التحتية والخدمات لجعلها جاهزة لاستقبال سكان جدد، ويتم أيضاً استخدام أسلوب السكن القابل للتطور (السكن النواة)، حيث يقوم الناس من خلالها ببناء مساكنهم حسب حاجاتهم وإمكانياتهم طبقًا لتصميم حدة سكنية مبسطة تجهز خصيصًا لنمو المبنى بالأسلوب التدريجي المرن.

١٨- وضع سياسات بعيدة المدى تهدف إلى كبح ظاهرة البناء العشوائي في المناطق العشوائية واستمرار التدهور في المناطق القديمة من خلال توفير المقومات الأساسية لذلك، مثل وضع تخطيط ملائم وتشريعات وجهات إدارية قادرة وكذلك التوعية الجماهيرية الرسمية والشعبية .

١٩-وضع السياسات متوسطة المدى التي تتطلب وضع خطط كفيلة بتطوير قطاع الاسكان في المدن من خلال وضع الحوافز المناسبة لمساهمة القطاع الخاص والأفراد للاستثمار به، وكذلك تنشيط صناعة البناء وموائمة ذلك مع الواقع البيئي والاقتصادي والاجتماعي المحلي.

٢٠- وضع سياسات حالية تقضي بتنفيذ برامج تحسين وتطوير وإحياء للمناطق القديمة والأحياء العشوائية، وتتلخص السياسات الموضوعة في هذا الإطار في بديلين من الحلول : الأول يقضي بتحسين كافة الأوضاع السكنية والخدمية ،والثاني بتبني قيام برامج إسكانية عامة وإزالة المناطق العشوائية بشكل كامل أو جزئي بعد نقل ساكنيها والأول يعده معظم الخبراء هو الأفضل مثلما تحقق في التجارب العالمية.

٢١- ضرورة مواجهة مشكلة سكن العشوائيات بما يتماشى مع إتباع المنهج العلمي ، الذي يؤدي للحلول والبدائل المناسبة للفرد والمجتمع ، ومن أبرز هذه الإتجاهات الأخذ بتنميط مختلف العناصروإعداد الكوادر الفنية اللازمة لها ، بجانب الإعتماد على الإمكانيات المادية الإنشائية والمعمارية والفنية والإنتاجية المتاحة للأفراد في مختلف مراحل البناء .

٢٢-ضرورة أن تعمل مختلف الأجهزة الحكومية للدولة ، على وقف تزايد وتكون المناطق العشوائية ، ومواجهة زيادة الطلب على المسكن ، بإختيار الأساليب وطرق الإنشاء المناسبة التي تحقق عوامل إختصار الزمن وخفض التكلفة ورفع مستوى الجودة ، ووضعها في حيز التخطيط والتنفيذ .

٢٣- تمكين السكان من إستعمال الوسائل التكنولوجيه البسيطة في تشييد مساكنهم يساعد على زيادة عدد الوحدات السكنية للإرتقاء بالمناطق العشوائية بمصر ، ويقلل من التكلفة النهائية للوحدة السكنية ، لذلك يجب الأخذ في الإعتبار إمكانيات وقدرات السكان في هذا المجال ، وأن يكون لهم دور في تحديد وتنفيذ السياسات المستقبلية .

كل ذلك من أجل الحفاظ على جمال الهويه العمرانيه للنسيج العمرانى للمدن والحفاظ على هيئتها وثقافتها وتاريخها الذي يميزها عن بقية المدن بالأضافة إلى تحقيق توازن للحياة الأجتماعية التي هي نتاج قيم أنسانيه متوارثه وان توضع تشريعات بناء تحترم ظروف المجتمع

وتاريخة وأحتياجاته الحالية والمستقبليه وصيانتها وهى التي تختلف من مكان إلى أخر في جميع مدن العالم.

مشاركة المجتمع لتطوير العشوائيات :

هناك مطالب بتفعيل مشاركة المجتمع لتطوير العشوائيات بالمنطقة العربية فقد أكد المدير التنفيذى لمركز التنمية المستدامة على أن التنمية المستدامة ليست خيارا ولكن هي المخرج الأساسي لتحقيق طفرة حقيقية فى المجتمع المصري والعربي، وشدد على ضرورة تطوير العشوائيات بصورة متكاملة وبمشاركة قاطنيها وتنمية العنصر البشرى بها وفكرة هدم وإعادة بناء العشوائيات ثبت تخلفها،ولابد أن يكون قاطنوا العشوائيات عنصراً فاعلاً في تطويرها حتى يشعر بأنه جزء من المشروع وتحقيق تنمية مستدامة للبشر والمناطق، ودعم مشاركة المجتمع في هذا الشأن وإطلاق العنان للقطاع الخاص ليقوم بدوره ضرورة كما يجب التركيز على البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة، مع ضرورة إطلاق برامج لتوعية المواطنين بذلك حيث أن ٥٨% من المواطنين بالدول العربية يعيشون في مدن حضارية، والنسبة المتبقية ليست قليلة وتحتاج إلى خدمات توازى المناطق الحضارية.

الاعتبارات المعمارية للإرتقاء بالمناطق العشوائية بمصر

رغم توجيهات العديد من المتخصصين في المؤتمرات والأبحاث العلمية ، من خطورة انتشار العشوائيات وتتمثل في نقلهم من مناطقهم العشوائيات بأوضاعها المعيشية السيئة ، الا أن التحرك كان محدوداً إلى مناطق أخرى ، وترك حزام العشوائيات التي تحيط بالقاهرة حيث لم تشملها خطط التطويروهنا سنتعرف على الإعتبارات المعمارية والتنفيذية الخاصة بعملية إنشاء الوحدة السكنية لذوي الدخل المحدود للأرتقاء بالمناطق العشوائية فى مصر :

الاعتبارات المعمارية : تنقسم إلى جزئين رئيسيين هما الإعتبارات الخاصة بعملية التخطيط والإعتبارات الخاصة بعملية التصميم.

أ ـ الإعتبارات الخاصة بعملية التخطيط : تهتم هذه الإعتبارات بدراسة ما يخص ناحية التخطيط للإرتقاء بهذه المناطق .

1- اقتصاديات تقسيم الأراضي: تلعب اقتصاديات تقسيم الأراضى دوراً كبيراً في تخفيض تكلفة مشاريع الاسكان للفئات محدودة الدخل بالمناطق العشوائية حيث يؤثر هذا التقسيم بصورة مباشرة على تكلفة شبكات الكهرباء والمياه والمجاري والطرق والأرصفة ويؤثر أيضا على تكلفة الصيانة لهذه الخدمات على المدى البعيد .

2- مستوى الخدمات :الإقلال من مستوى الخدمات لشبكة المياة والصرف الصحي والطرق: فشبكة المياه أثبتت الدراسات أنها أقل شبكات المرافق تكلفة لذلك لا يفضل خفض المستوى القياسي لها، إلى جانب أنها شبكة أساسية متعلقة بالصحة العامة .

شبكة الصرف الصحي والطرق : أثبتت الدراسات أنهما أغلى شبكات المرافق تكلفة قد تصل تكلفة كل منهما إلى حوالى ٢٥% من ميزانية الأرض لذلك يمكن خفض تكلفتهما بواسطة الإقلال من أطوالهما بواسطة التصميم الجيد ومراعاة اقتصاديات تقسيم الأراضى إلى جانب اتباع مرحلية تنفيذهما تبعا لأهمية المحاور .

رغم توجيهات العديد من المتخصصين في المؤتمرات والأبحاث العلمية ، من خطورة انتشار العشوائيات وتتمثل في نقلهم من مناطقهم العشوائيات بأوضاعها المعيشية السيئة ، الا أن التحرك كان محدوداً إلى مناطق أخرى ، وترك حزام العشوائيات التي تحيط بالقاهرة حيث لم تشملها خطط التطويروهنا سنتعرف على الإعتبارات المعمارية والتنفيذية الخاصة بعملية إنشاء الوحدة السكنية لذوي الدخل المحدود للأرتقاء بالمناطق العشوائية فى مصر :

الاعتبارات المعمارية : تنقسم إلى جزئين رئيسيين هما الإعتبارات الخاصة بعملية التخطيط والإعتبارات الخاصة بعملية التصميم.

أ ـ الإعتبارات الخاصة بعملية التخطيط : تهتم هذه الإعتبارات بدراسة ما يخص ناحية التخطيط للإرتقاء بهذه المناطق .

1- اقتصاديات تقسيم الأراضي: تلعب اقتصاديات تقسيم الأراضى دوراً كبيراً في تخفيض تكلفة مشاريع الاسكان للفئات محدودة الدخل بالمناطق العشوائية حيث يؤثر هذا التقسيم بصورة مباشرة على تكلفة شبكات الكهرباء والمياه والمجاري والطرق والأرصفة ويؤثر أيضا على تكلفة الصيانة لهذه الخدمات على المدى البعيد .

2- مستوى الخدمات :الإقلال من مستوى الخدمات لشبكة المياة والصرف الصحي والطرق: فشبكة المياه أثبتت الدراسات أنها أقل شبكات المرافق تكلفة لذلك لا يفضل خفض المستوى القياسي لها، إلى جانب أنها شبكة أساسية متعلقة بالصحة العامة .

شبكة الصرف الصحي والطرق : أثبتت الدراسات أنهما أغلى شبكات المرافق تكلفة قد تصل تكلفة كل منهما إلى حوالى ٢٥% من ميزانية الأرض لذلك يمكن خفض تكلفتهما بواسطة الإقلال من أطوالهما بواسطة التصميم الجيد ومراعاة اقتصاديات تقسيم الأراضى إلى جانب اتباع مرحلية تنفيذهما تبعا لأهمية المحاور .

3- تصميم النواة : المقصود بالتكوين العام للنواة هو العناصر الأساسية التى تتكون منها النواة وهي عناصر الخدمات الأساسية كدورة المياه

ومطبخ وغرفة واحدة مع عمل سور بدائر قطعة الأرض وهذا هو الحد الأدنى للنواة لكن من الممكن أن يزداد حجم هذه النواة وذلك يتحدد حسب طلب المستعملين والقدرة الاقتصادية الابتدائية للمشروع .

ب ـ الإعتبارات الخاصة بعملية التصميم : هتم هذه الإعتبارات بدراسة نواحي التصميم للمنشأ السكني لمحدودي الدخل بالمناطق العشوائية .

1- المرونة : تعرف المرونة بأنها خضوع الوحدة لرغبات مستعمليها ، حيث أصبح من الضروري الإختيار بين عدد من البدائل في عمليات التصميم والتناسق بين الفراغات ونوع الإنشاء حتى يتحقق مبدأ المرونة ، مما يؤدي إلى أداء أفضل للفراغات ، خاصة بالنسبة لسكن محدودي الدخل حيث تتعدد متطلبات المستعمل طبقا لتطور حجم الأسرة وحالتها الاجتماعية واحتياجاتها ، على أن يتم ذلك بدون التضحية بأي من أهداف المنشأ .

2- المسافة بين عناصر الإرتكاز : يلزم معرفة الأبعاد بين الأعمدة عند اختيار نوع الإنشاء ، فهناك طرق إنشاء قد لا تصلح في حالة المنشآت ذات المسافات الصغيرة بين الأعمدة ، وهناك طرق لا تصلح في حالة المنشآت ذات المسافات المتغيرة بل يفضل استخدامها في المنشآت ذات المسافات الثابتة ، لذلك يجب معرفة المسافات بين نقط الارتكاز التي

سيصمم عليها الفراغات لهذا النوع من المساكن حتى يمكن اختيار الأسلوب التكنولوجي الإنشائي المناسب .

3- الموديل : يرتبط موديل فراغ ما بطبيعة استخدام هذا الفراغ ونوعية الأثاث الموجود فيه ، فموديل التصميم للوحدة السكنية لمحدودي الدخل يجب أن يخضع لموديل الأثاث الداخلي للمنشأ ، إلا أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالطاقة الإنسانية والإمكانيات الجسمانية والعقلية ، ويعتبر الموديل من أهم أسس التصميم لهذا النوع من المنشأت ، حيث يعتمد على النمطية في كثير من مكوناته .

4 :- التوحيد القياسي: وهو من العوامل المؤثرة على تصميم المنشأ من الأسس المهمة المرتبطة بعمليات التصنيع عموماً لسكن محدودي الدخل حيث لا يمكن بدونه وضع معايير دقيقة للمنتجات المصنعة المكونة لهذه المنشآت .

5- نظام الإنشاء وقوة التحمل : يؤثر نظام الإنشاء على تصميم سكن محدودي الدخل بشكل خاص ، فكلما كان نظام الإنشاء أكثر مرونة كان أكثر استيعاباً للفراغات المعمارية ، وتبادل الفراغات داخل المنشأ بما يفي باحتياجات المستعملين المستخدمة لهذه الوحدات للمواد المصنعة منها وطبيعة استخدامها ، أما قوة تحمل وحدات البناء يمكن تصنيفها إلى

قوة تحمل الوحدات الرأسية (الحوائط والأعمدة) وقوة تحمل الوحدات الأفقية.

تفعيل دور الوقف فى التنمية الاقتصادية للعشوائيات

إن المجتمعات الإسلامية اليوم في حاجة إلى إحياء دور الوقف في حياتها،الذي كان له إسهامات عظيمة وآثار اجتماعية واقتصادية وثقافية متنوعة حيث أسهم في التقدم العلمي والتكنولوجي وفي توفير الخدمات الأساسية من صحة وإسكان وعلاج وغيرها علاوة على الأثر المالي الهام على ميزانية الدولة وتخفيف الكثير من الأعباء عنها.

وتتزايد أهمية الوقف والحاجة إليه في العصر الحاضر يوماً بعد يوم مع تزايد الطلب على الخدمات العامة وتنوعها من جهة وعجز السلطات عن مواجهة هذه الطلبات من جهة أخرى وقد تنبهت بعض الدول الإسلامية اليوم إلى هذا الدور الهام للوقف في الحياة العامة وفي تنمية المجتمعات ومعالجة مشكلاتها، فأخذت كثير من الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية في تبني بعض مشروعات الوقف لأعمال الخير داخل وخارج تلك الدول ولتفعيل دور الوقف فى التنمية الاقتصادية للعشوائيات نوصى بما يلى:-

١-إعادة صياغة القوانين المنظمة فلا مبالغة في القول بأن احياء الدور الحضارى للوقف في مصر يحتاج إلى ثورة بعدما عبثت به العديد من السياسات والقوانين ،حيث أن الوقف الأهلى تم إلغاؤه بالقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي قصر التبرع على المبالغ النقدية فقط ،ويمنع التبرع سواء بقطعة أرض أو أسهم أو أى ممتلكات أخرى ويجب أن يتضمن ما يفيد بإدارة تلك الأوقاف عن طريق هيئة مدنية مستقلة، تراعى الضوابط الشرعية فى إدارتها، وليس عن طريق وزارة الأوقاف لهذا يجب وضع قانون جديد للأوقاف، بما يسمح بعودة نظام الوقف من جديد ،حيث استخدمت القوانين الصادرة لتنظيم الوقف في تحجيمه، والحد من قدراته وأدواره الاجتماعية وبناء على ذلك، فأية جهود ساعية لإحياء الوقف تستلزم إعادة صياغة القوانين المنظمة له بالإضافة إلى تعديل عدة قوانين أخرى ذات صلة بتأسيس الأوقاف وإدارتها واستثمارها ودورها، مثل قوانين الضرائب، وقانون الجمعيات الأهلية، وقوانين التعليم والصحة ويفترض أن تتجه هذه الإصلاحات القانونية نحو الجوانب التالية:

قانون الأوقاف: يجب إعادة تنظيم إجراءات تأسيس الوقف الأهلي، بحيث تحترم رغبات الواقف في الجوانب المتعلقة بمصارف الوقف والجهة المنوط بها إدارته واستثماره،بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية أو نظام الدولة ويلاحظ أن الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية يعد

بعداً ملازماً لمنظومة الوقف إدارة واستثماراً ووظيفة، مما يعني ضرورة إعادة النظر في أحكام الوقف وفقاً لاجتهادات المذاهب الفقهية المختلفة كما أن احترام الواقف لنظام الدولة لا يعني إجباره على إدارة وزارات الأوقاف المحلية لوقفه، بل يقتصر دور الجهات الرسمية على الرقابة والمتابعة فمشكلة الإدارة الحكومية للأوقاف الخيرية لا تنحصر فقط في سوء الإدارة والفساد المالي بسبب غياب الرقابة الاجتماعية، بل تمتد إلى ضرب جوهر الوقف باعتباره فعلاً طوعياً مدنياً بدون تدخل الدولة.

قانون الضرائب: بقدر ما تمثل المحفزات الدينية جوهر الوقف، فإن الإعفاءات الضريبية تعد عاملاً مساعداً في إدارة الوقف وتسهيل استثماره وبالتالي، يفترض توفير إعفاءات ضريبية على الأصول الثابتة الموقوفة، قد تكون متفاوتة بحسب حجم الوقف، بينما يمكن فرض ضرائب على التفاعلات التجارية لهذه الأصول،باعتبارها حقوق للمجتمع وتقدر هذه الإعفاءات أو الضرائب وفق منظومة اقتصادية متكاملة قائمة على مراعاة الأبعاد الاجتماعية.

قانون الجمعيات الأهلية: يفترض إيجاد صيغ قانونية لإدارة الأوقاف والرقابة عليها، كجهات مدنية مانحة وتشغيلية في آن واحد، وكذلك تشبيكها مع الصيغ القانونية المتعددة للجمعيات الأهلية.

قوانين التعليم والصحة: تعد خدمات التعليم والصحة من أبرز المهام التي اعتادت الأوقاف تاريخياً الاضطلاع بها وفي هذا السياق، فإن دمج العطاء الوقفي في مصادر تمويل هذه الخدمات، وتنظيم الأطر القانونية والإجراءات الإدارية يعد ضرورة في الوقت الراهن ولا يقتصر الأمر على تلقي مؤسسات التعليم التمويل الوقفي، بل يمتد إلى تقديمها دعماً فنياً واستشارياً لمؤسسات الوقف، ناهيك عن المساعدة في تحسين جودة الإدارة، وبحث تنمية الاستثمارات، ونشر ثقافة الوقف في المجتمع.

وجدير بالذكر في هذا الصدد، أن القوانين المنظمة للوقف في العديد من دول العالم العربي والإسلامي، وإن تفاوتت تجربتها الوقفية، تقدماً مثل الكويت، أو تراجعاً مثل مصر، لا زالت تعطي فرصة كبيرة للدولة في إدارة الوقف وتنظيمه واستثماره وفي المقابل، تتقلص فرص الفعل الأهلي والمدني في تنظيم الوقف وتفعيله وبالتالي، فإن الحد من مساحة دور الدولة في هذا المجال يعد من الاجتهادات الضرورية في الوقت الراهن.

من أجل ذلك فان نشر هذا الوعى ليس بالضرورة قضية اقتصادية وحسب ، بل هو ضرورة اجتماعية وسياسية أيضاً تستهدف إعادة صياغة مفاهيم الأفراد واتجاهاتهم ، إلا أن مشكلة خلق الوعى التوظيفي

في هذه التبرعات يتطلب غرس مفاهيم التكافل ، وأهميته في التنمية لدى الأجيال الناشئة ويمكن أن يستند ذلك إلى الأسس الرئيسية التالية:-

أ- نشر الوعي بين أفراد المجتمع عامة والموسرين خاصة وتعريفهم أن الوقف قربة إلى الله تعالى وأنه من الصدقة الجارية وإظهار الدور الرائد الذي أسهم به الوقف في تطور وتقدم المجتمع الإسلامي ويكون ذلك من خلال:

- تفعيل وسائل الإعلام المختلفة المرئي منها والمقروء والمسموع في هذا المجال.
- إصدار نشرات تعريفيه توضح المجالات التي من الممكن مساهمة الوقف فيها.
- عقد لقاءات ومؤتمرات بين فترة وأخرى، يتولى فيها علماء الفقه الإسلامي وعلماء التربية مناقشة هذا الموضوع وما يجد فيه، وبحث الوسائل والسبل التي تسهل عملية الاستفادة من أموال الوقف في مجال خلق فرص العمل بصفة عامة وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

ب- التعريف بالمجالات التي من الممكن أن يسهم الوقف فيها سواءً كانت أوقاف لا نشاء مثل هذه المشاريع أما بتقديم المنشآت أو الأراضي

الخاصة بها أو عمارتها أو تجهيزها وفرشها أو القيام بأوقاف على تقديم الأدوات أوالمعدات اللازمة لممارسة نشاط صغير ما .

ج - توسيع مفهوم الوقف لدى عامة الناس لكي لا ينحصر في بعض الأوجه التقليدية وبيان ما قدمه الوقف قديماً وما يمكن أن يقدمه مستقبلاً في كافة مجالات الحياة الاجتماعية للمسلمين في أمور دينهم ودنياهم.

٣- تهيئة الفرص لجمهور المسلمين للوقف : لا شك أن السواد الأعظم من أفراد المجتمع الإسلامي لا يتوافر لديهم أموال كثيرة وثروة تمكنهم من إنشاء أوقاف مستقلة مثل المدارس والمستشفيات والمعاهد ... الخ إلا أنهم كسائر المسلمين في كل عصر ومصر يحبون فعل الخيرات، فلا بد والحال هكذا من أن يتهيأ الوقف بطريقة تمكن لهم من جهة المساهمة بمبالغ قليلة تجتمع لتصبح كبيرة مؤثرة، ومن جهة أخرى أن يساهموا مساهمات مستمرة عبر الزمن ومنتظمة كانتظام دخولهم من وظائفهم وأعمالهم لذلك يجب وضع إجراءات ولوائح منظمة لعملية الوقف في مجال تنمية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، بحيث تكون الصورة واضحة تماماً أمام الواقفين، مما يبصر الواقف عند إرادته الوقف في هذا المجال خاصة وأن الاوقاف النقدية تحتاج الى نظام خاص بها يبين طرق تسجيلها والهيكل الاداري المطلوب لهذا التسجيل وتوثيق جهة الانتفاع بها، وتحديد المتطلبات النظامية لأغراض الرقابة.

٤- دراسة وحصر الاحتياجات والمشاريع التي يمكن الإنفاق عليها من أموال الوقف، وترتيبها وفق أولويات معينة وضوابط محددة.

٥- الوقف على التدريب والمعاهد والمدارس التي تخدم هذا القطاع ، سواء وقف المنشآت أو تخصيص بعض الأوقاف للصرف على تلك الكليات والمعاهد ودعمها، وتوفير احتياجات طلابها وأساتذتها من الكتب والأجهزة وغير ذلك.

٦- تشجيع الجمعيات القائمة على الأوقاف، وتسهيل مهامها، ودعم أنشطتها التأسيسية، ومتابعة أعمالها من قبل الجهات الحكومية ومحاولة تحديث نظم إدارتها والرقابة عليها وأيضا الوقف على تشغيل وصيانة تلك المؤسسات سواء الموقوفة أو الحكومية، بتخصيص بعض العقارات أو المزارع أو المشروعات الاستثمارية للصرف عليها.

٧- إجراء دراسات وأبحاث مستمرة وتقويم التجارب التي تقدم في هذا المجال سواء في البلاد الإسلامية أو غيرها للاستفادة منها وتلافي ما قد يحدث من سلبيات مع مراعاة الخصوصية الإسلامية لمجتمعاتنا، حيث أن مشروعات الوقف والأعمال الخيرية في بلادنا يجب أن تنطلق من المفهوم الإسلامي للتنمية الذي لا يقتصر على الجانب المادي الدنيوي فقط.

٨- تشجيع الوقف على القرض الحسن لتمويل وتوسيع نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة : من الاغراض التي تحدث عنها الفقهاء قديماً لوقف النقود هي القرض الحسن، فيقع التحبيس على رأس المال ويتصدق بمنفعة استخدام النقود مدة للمحتاج اليها ثم يردها بلا زيادة وجلي ان الناس اليوم أحوج ما يكونون إلى مثل ذلك فقد ضعف جانب التكافل بينهم فلم يعد الواحد منهم يقرض أخاه، والبنوك لا تقرض إلا بالربا، والبنوك الإسلامية لا تعمل بالقروض بل بالبيوع والتجارات والمشاركات فصندوق الوقف هذا قادر على جمع الأموال بغرض القرض لذوي الحاجات قروضاً موثقة بالضمانات والكفلاء ينتفعون بها ثم يردونها لينتفع غيرهم بالمال.

أهم المصادر والمراجع

١- مواجهة الأزمات الأمنية -فهد الشعلان.

٢- إدارة الكوارث - حسن أيشر الطيب.

٣- الأمن الصناعي المعاصر - علي أورفلي.

٤- أحتياجات السكان وتأثيرها على المشروعات السكنية القائمة -م/ سهير زكى حواس .

٥- مؤشرات ومظاهر النمو العشوائى- د/ ليلى أحمد محرم .

٦- الاسكان والمصيدة- د/ ميلاد حنـا.

٧- سكان العشش والعشوائيات - ممدوح الولى.

٨- المرونة في الاسكان – النظريه والتطبيق -د/ محمد على .

٩- الإبداع الإنشائي في العمارة - على رأفت.

١٠- الاسكان والتنمية المستدامة في الدول النامية- أحمد منير سليمان.

١١- الاسكان لذوي أدنى الدخول مدخل لتطوير سكن العشوائيات - دسوقي شريف كمال.

١٢-دور التخطيط العمراني في الحد من مخاطر البيئة للنمو العشوائي للمدن سوزيت ميشيل عزيز.

١٣-تكنولوجيا بناء الوحدات السكنية لذوي الدخول المحدودة معتز محمد فريد .

١٤-تقييم نماذج الاسكان المنخفض التكاليف - رويدا رضا كامل

١٥- بيت معاصر بمادة تقليدية- رئيف مهنا.
١٦-نحو تكنولوجيا بناء مناسبة للجهود الذاتية - خالد نبيل.
١٧-البناء بالطفلة للتعرف بالتكنولوجيا المتوافقة -عادل فهمي.
١٨-العشوائيات بين لأسباب والأبعاد -عبد الهادي الجوهري .
١٩- المناطق العشوائية بمدينة بنى سويف- الأمين عبد الصمد عبد الهادي.
٢٠- السكن العشوائي الواقع والحلول - أحمد البدوي محمد الشريعي .
٢١-النقل الداخلي في مدينة طنطا ومشكلاته الرئيسية - سامي إبراهيم عبد الرحمن.
٢٢- مناهج البحث الجغرافي - فتحي محمد مصيلحي.
٢٣-العشوائيات قضايا جغرافية- صالح حماد البحيري.
٢٤- الجغرافية الكمية- صالح حماد البحيري .
٢٥- جغرافية المدن - فتحي محمد مصيلحي .
٢٦- جغرافية السكان والقوى العاملة- علاء سيد محمود.
٢٧- العمران العشوائي - فتحى محمد مصيلحي .
٢٨- تجربة ولاية الخرطوم لمعالجة السكن العشوائي - أحمد فضيل .
٢٩- الاسكان العشوائي في مصر - عايدة البطران.
٣٠- معلومات عامة من مواقع انترنت.
٣١-فضل الأوقاف في بناء الحضارة الإسلامية -أحمد أبو زيد .

٣٢-نظام الوقف الإسلامي -أحمد أبوزيد.
٣٣-الوقف مشروعيته وأهميته الحضارية- أحمد بن يوسف الدريويش.
٣٤-النتائج المترتبة على تهميش الوقف الإسلامي- حمدي عبد العظيم .
٣٥-الأوقاف الاسلامية ودورها فى التنمية -معبد على الجارحى.
٣٦-مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية-عبد العزيز بن حمود الشثري.
٣٧-وقف النقود وصيغ الاستثمار فيه- وليد هويمل عوجان .